الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/148

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2014
Arabic
Original: English

**لجنة وضع المرأة**

**الدورة الثامنة والخمسون**

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

**متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات**

## بيان مقدم من فاجغدارا VAAGDHARA، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150114 140114 13-60466X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## البيان

كشف تحليل التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات في الهند، أو في جنوب آسيا حتى الآن، عن مجموعة من قصص النجاح والتحديات التي ارتبطت من الناحية التاريخية بحياة النساء والفتيات. والواقع، أن هذه التحديات قد تضاعفت في بعض الحالات على الرغم من الأهداف الإنمائية للألفية. فمن الناحية الظاهرية، تحققت غايات عدة أهداف أو توشك أن تتحقق؛ غير أن التحليل المتعمق يشير إلى أنه لم تكن هناك تغييرات كبيرة في هياكل السلطة داخل الأسر والمجتمعات المحلية، والتي تحدد دوراً تابعاً للنساء والفتيات، مما يؤدي إلى حالة مستمرة من التعرّض للفقر والاستبعاد من الكثير من عمليات صنع القرار المتعلقة بحياتهن، بما في ذلك حقوقهن الجنسية والإنجابية.

## الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

في الهند، ظل تعريف الفقر في حد ذاته مسألة جدالية إلى حد كبير. فقد استخدم الاقتصاديون حُججاً لتأييد وجهة نظرهم حسب انتماءاتهم إلى نوع معين من التشكيل السياسي. غير أنه من الناحية الحقيقية، وباستخدام الرقم القياسي للفقر المتعدد الأبعاد، تشير الدلائل النظرية إلى أن غاية تخفيض الفقر إلى النصف لم تتحقق، خاصة في حالة المرأة. فهناك قدر ضئيل من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن مسألة الفقر، لأن الدخل و/أو الاستهلاك يقاس عادة على مستوي الأسرة المعيشية. ويتضح من المعلومات المتاحة أن الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة تعاني من معدلات فقر أعلى بدرجة كبيرة، من حيث الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، ومن حيث الرقم القياسي للفقر المتعدد الأبعاد.

وكانت الغاية المتعلقة بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف من الغايات الأساسية والمنخفضة من حيث التوقعات لدرجة أنه إذا كانت التقديرات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الجوع المزمن تقديرات حقيقية، فيبدو أن هذه الغاية قد تحققت. غير أن الأمر الذي يبعث عن القلق في الهند هو حالة سوء التغذية. فتشير البيانات المتاحة إلى أن تفشّي نقص التغذية انخفض في أمريكا اللاتينية (من ٦،٥ في المائة إلى ٥،٦ في المائة)، وكذلك في الصين وفييت نام، أما في جنوب آسيا، بما في ذلك الهند، فقد ارتفع بالفعل من ٣٢،٧ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن منظمة الأغذية والزراعة تقول لنا أيضاً إن الفرق يبدو كبيراً بين انتشار نقص التغذية وانتشار عدم كفاية الأغذية، وهو ما يوضح أن نسبة كبيرة من السكان تعاني من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، حتى على الرغم من أن نقص التغذية المزمن ليس منتشراً على نطاق واسع. وهذا هو حال البلدان التي لا ترقى إلى مستوي البلدان الأعلى من حيث نقص التغذية، مثل الهند.

وتشير الدلائل النظرية إلى وجود فجوة بين الجنسين في مؤشرات الحصائل التغذوية. واستناداً إلى منظمة الأغذية والزراعة أيضاً، تعد المرأة الضعيفة معرّضة لخطر سوء التغذية بدرجة أكبر من الرجل، كما أن عدد الوفيات بسبب سوء التغذية أعلى بين البنات منه بين البنين. وتعد الأشكال المختلفة لنقص التغذية وثيقة الصلة بشكل خاص بالنسبة للمرأة في مختلف مراحل دورة حياتها. ففي الهند، تبين من الاستقصاء الوطني لصحة الأسرة في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أن وزن ٥٢ في المائة فقط من النساء كان سليماً بالنسبة لأطوالهن، فضلاً عن أن الوزن الغالب كان أقل من المرغوب. وكانت هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بين النساء في المناطق الريفية، وأولئك اللاتي حصلن على قسط أقل من التعليم، حيث كانت الفجوة أكبر أيضاً بين الجنسين.

**الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية: تمكين المرأة**

تعد المشاركة السياسية أحد المؤشرات الرئيسية لتمكين المرأة، وخاصة عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية والمجالس المحلية. وفي الهند، كانت هناك زيادة هامشية في عدد النساء المنتخبات على المستوي الوطني في عام ٢٠٠٩. ولا يزال مشروع قانون التعديل الدستوري الذي يخصص ثلث المقاعد للمرأة معلقاً في البرلمان لأكثر من عقد من الزمان. ومع أن مشاركة المرأة في الحكم المحلي قد تحسنت بسبب نظام الحصص، إلا أن هذا لم يُترجم بعد إلى فرص استراتيجية للمشاركة في القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة، وكذلك بشؤونها في مجتمعاتها. ولهذا، من الواضح أن هدف كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعد بعيداً جداً عن التحقيق.

**العنف ضد المرأة**

لا يزال العنف ضد المرأة يمثل أحد الشواغل الكبيرة. وتبرز الآن تدريجياً الصورة الحقيقية في هذا الصدد. فلم تكن المعلومات كافية حتى الآن، وهناك ميل عام لعدم الإبلاغ عن مثل هذا العنف. وعلى الرغم من وجود تشريع خاص، وهو قانون العنف المترلي، إلا أن تنفيذه على مستوى القاعدة يعد هزيلاً وتكتنفه أوجه القصور البيروقراطي. وتعد الحالات الأخيرة للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الهند مصدر قلق خطير، وتتطلب رؤية بعيدة المدى، فضلاً عن خطة للعمل. وبالمثل، فإنه يلزم تطوير مؤشرات عملية فيما يتعلق بتوقيت وطبيعة تنفيذ القانون.

**أسباب القصور في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية**

من بين الأسباب الهامة التي تفسر لماذا كان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مخيباً للآمال من عدة نواح هي أنها ضلت طريقها بصورة ما بسبب التركيز بصورة حصرية على مؤشرات حصائل معينة دون أن تدرك بالقدر الكافي السياسات والعمليات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الغايات المقترحة. فعلى سبيل المثال، يتطلب تخفيض وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية طائفة من التدخلات في مجالات التغذية، والصرف الصحي، والصحة العامة، وكذلك فرص حصول المرأة على التعليم والعمل. فالفجوات في مجموعة من المؤشرات من شأنها أن تؤدي إلى قصور في إنجاز مجموعة أخرى. ثانياً، يتعين أن يكون نطاق العملية بالقدر الذي من شأنه أن يحدث تأثيراً بالفعل، ويتغلب على العقبات المباشرة التي قد تظهر في الطريق، لأنه لا يمكن وضع الأهداف الإنمائية للألفية في فراغ. فالتقدم نحو تحقيق الأهداف غالباً ما يرتبط بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة للحكومة، وبالعمليات المرتبطة بذلك، والتي تظهر في تلك المجتمعات.

وثمة عامل هام آخر وهو أن المعونة القادمة من الشمال، سواء كانت ثنائية أو مستقلة، تقلصت كثيراً برغم الوعود التي قدمت. ومع أن حكومة الهند وفرت موارد عن طريق التمويل الرسمي، إلا أنه في غياب المعونة الخارجية، تقلص مجال وإمكانات النُّهج والممارسات الابتكارية بدرجة خطيرة.

وكان الرصد والمساءلة هزيلين على مستوى الدولة. فكان من بين المشاكل الرئيسية في رصد الأهداف الإنمائية للألفية عدم وجود معلومات فيما يتعلق بالاتجاهات الفعلية، والافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس تسمح بإجراء تقدير منهجي للأوضاع على الأرض بطريقة ناجزة.

وفي الختام، نود أن نعلن أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت مخيبة للآمال بدرجة كبيرة من حيث الإنجاز الحقيقي، على الرغم من أنها كانت متواضعة بالفعل في نطاقها. وكان من بين الأسباب الرئيسية للقصور في إنجاز الأهداف أنها ركزت على غايات حصائل فردية معينة دون أن تضع في اعتبارها العمليات الأكبر التي تحدد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية والاجتماعية من ناحية، والعوامل الاجتماعية والثقافية في مجتمعات معينة من ناحية أخرى. فإذا كانت رغبات المرء تهدف إلى قياس إنجاز أحد المؤشرات المركبة، مثل تمكين المرأة، فينبغي أن ينصبّ التركيز على الترتيبات، والسياسات، والعمليات المؤسسية التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية.